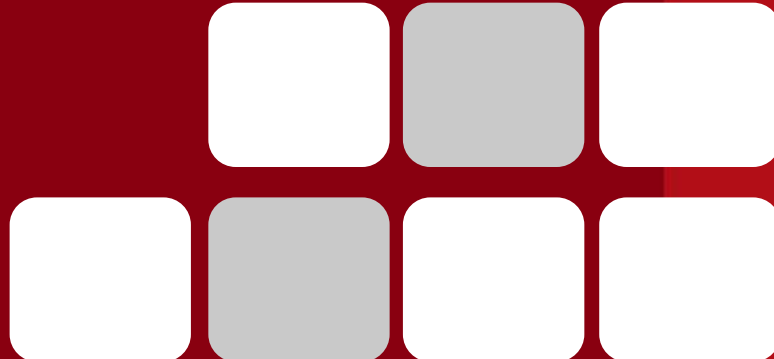


١. الحفاظ على مصر قوية

حماية الحدود المصرية
يمثل بعداً رئيسياً في
منظومة الأمن القومي
المصري.

تعظيم الدور المصري في
المحافل والمنظمات
الدولية السياسية
والاقتصادي.

تعميق التعاون السياسي
والاقتصادي مع القوى
الكبرى.



شهدت مصر أطول فترة في تاريخها المعاصر حافظت فيها على سيادتها الكاملة على ترابها الوطني، وذلك بفضل قيادة واعية حرصت على تجنب مصر مخاطر التورط في مغامرات غير محسوبة. وقد ارتكز التوجه المصري في رؤية لقضايا الأمن القومي على محورين:

الحفاظ على أمن مصر وحماية أراضيها

الكبرى والقوى الصاعدة والعلاقات متعددة الأطراف، والتواجد الفعلي في ساحة المنظمات الدولية بمثابة الوسيلة لتحقيق التنمية بما يعود بالنفع على المواطن المصري الذي يجب أن يظل دائماً بؤرة الاهتمام. وأولت الحكومة المصرية للأبعاد الاقتصادية والتنموية للسياسة الخارجية المصرية ولسياسة التعاون الدولي أهمية قصوى لتحقيق أهدافها التنموية ولاسيما أهداف الألفية للتنمية. وكانت الاعتبارات الحاكمة في هذا التوجه عدم الاعتماد على القروض الأجنبية وتوجيه المنح والمعونات الأجنبية غير المشروطة إلى القنوات ذات الأولوية في إحداث تغيير إيجابي في بنية المجتمع المصري.

المحور الأول يعتمد على الحفاظ على جيش قوي يمثل درعاً حصيناً يردع أي اعتداء خارجي يهدد أمن الوطن وسلامته. وقد حرصت القيادة المصرية على أن يحتفظ جيش مصر بتفوقه العسكري ويطور قدراته الذاتية من حيث المعدات والقدرات البشرية حتى يظل العين الساهرة التي تردع أي معتدي تُحدثه نفسه بالاعتداء على أرض مصر. يضاف إلى ذلك القناعة الكاملة لدى المصريين بأن التفوق العسكري للجيش المصري لا يحمي فقط التراب الوطني وإنما يشكل متغيراً أساسياً في حسم القضايا الإقليمية على نحو يأخذ في الاعتبار المصالح الوطنية لمصر ويشكل رصيماً تستند إليه الدول العربية في مواجهة أي تهديد خارجي.

السياسات الخارجية والتعاون الدولي

ولقد سعت الحكومة إلى تحويل البيئة الإقليمية المحيطة والتطورات الدولية المختلفة إلى قوة دفع وعملت على تحييد الآثار السلبية الناتجة عن توترات إقليمية ازدحمت بها الساحة في السنوات الماضية. ونجحت الخارجية المصرية في الاستفادة مما أتاحتها هذه التفاعلات من فرص وتعاملت بقدر عالٍ من الإيجابية مع ما طرحته من تحديات وتجسد هذا النجاح في مناسبات متتالية لعبت فيها مصر دور الوسيط النزيه وشهدت أرضها مؤتمرات وقمم دولية وإقليمية لتثبت دوماً أنها تلعب دوراً هاماً في استقرار المنطقة، وأنها تمتلك الرؤية الصائبة لتحقيق سلام عادل ودائم في منطقة باتت الأكثر اضطراباً.

المحور الثاني يعتمد على مرتكزات رؤية الأمن القومي المصري بالالتزام بالسلام العادل والدائم والحفاظ على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ودرء الصراعات الداخلية في دول الجوار حرصاً على استقرار المنطقة ورفاهية شعوبها. توظيف السياسات الخارجية لخدمة قضايا التنمية الداخلية انطلاقاً من قناعة راسخة بأن البعد الخارجي كان دوماً ولا يزال بمثابة العمق الذي يسمح لمصر من خلال وضعها الإقليمي بالتأثير في الأحداث في عالم تتشابك فيه المصالح، واعتبرت الحكومة جهودها في تدعيم علاقات مصر بالعالم الخارجي من خلال العلاقات الثنائية بالقوى